دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية (الازمة الليبية نموذجا)

The role of the Algerian military doctrine in facing security threats (the Libyan crisis as an example)

الدكتور / أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه
أستاذ محاضر بجامعة تلمسان. الجزائر

الدكتورة / حاج محمد فضيلة
أستاذة محاضرة بجامعة معسكر. الجزائر

تاريخ استلام المقال : 07-09-2020 تاريخ القبول : 09-11-2020 المؤلف المراسل : حاج محمد فضيلة

ملخص

إن امتلاك الدولة للإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم و حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لعناصر القوة وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، ولهذا يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية أبعاد رئيسية، خاصة و ان الجزائر لها دور في عملية الضبط الدولي في منطقة الساحل الافريقي بأزماته المستمرة و المؤثرة على الامن القومي الجزائري.

كلمات مفتاحية: البيئة الامنية- الازمة الليبية- العقيدة العسكرية- الامن القومي الجزائري-التهديدات.

Abstract

The state's possession of the will to lead and playing an active role in its international environment in general and the limits of its regional scope in particular, is linked to that state's perception of itself as a regional leadership and that perception is a reflection of the decision-makers' perceptions and perceptions of the elements of power and the nature of the opportunities that these elements give them and the type of role that is commensurate with The size of the available capabilities, and this is why the external role of the international unit includes major dimensions, especially since Algeria has a role in the international control process in the Sahel region, with its continuous crises affecting the Algerian national security.

Keywords : The security environment - the Libyan crisis - the military doctrine. Algerian national security. Security threats

مقدمة

إن الحديث عن مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية لا يعني بالضرورة استحضار العلاقة التقليدية والتي تعنى فقط بالمجال العسكري والاستراتيجي بل توسع هذا المفهوم ليصبح له ارتباطات عديدة منها خاصة المجال الإنساني، الاقتصادي، وحتى البيئي-تعداه ليشمل القطاعات جمعاء كانت هذه النقلة النوعية كنتاج لنهاية الحرب الباردة و إفرازاتها الجديدة- تهديدات أمنية جديدة والتي بدورها مهدت لإرساء قواعد إبستمولوجية جديدة في حقل علوم الدراسات الأمنية.

يعتبر بناء الأمن في ليبيا مسألة عويصة نظرا لتزايد حجم التهديدات الأمنية المستعصية، والمتعددة من حيث مصدرها أو طبيعتها، في ظل استمرار حالة التشرذم التي تعيشها دول المغرب العربي، التي لم تبقى بمعزل عن التحولات التي عرفها النظام الدولي بل تفاعلت، وبشكل كبير نظرا لموقعها الاستراتيجي اذ لازال هناك الاعتقاد بأمن أمن الدولة هو أمن قطرها بمعنى أخر سيطرة النزعة القطرية على الدول الافريقية لتجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها و تتعامل معها بالشكل المنفرد في ظل اختلاف مدركات التهديد حسب كل دولة مما أدى بالاعتماد على استراتيجيات محلية، و قدسية "مفهوم الأمن القطري للدولة "؛ لكن الواقع التهديد الدولي يفرض على هاته الدول الانتقال الى توحيد هاته الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي، وهذا ما تحدث عنه "باري بوزان " بمفهوم مركب الأمن « Complexe Security»أو " الإقليمية الواعية و هو ارتباط الهواجس الأمنية للمجموعة الأمنية من الدول، و يكون ارتباطا وثيقا فيما بينها هذا ما يجعل النظر واقعيا لأمن الدولة ما بمعزل عن أمن الدول الأخرى، وبالتالي فالمتغير الأساسي في تعريف مركب الأمن بوجود درجة عالية سواء من التهديد و الخوف الذي قد تشعر به دولتين أو أكثر و بسبب الفراغ الذي يترك من عدم وجود العمل المشترك، و في ظل غياب وجود تفعيل للأمن المغاربي، نجد هاته الدول لجأت الى دخول شراكات للبحث عن شركاء خارج الإقليم ؛ بعدما عجزت امكانياتها عن وضع حد لمختلف التهديدات، و إيجاد حلول لردعها كأليات دفاعية مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية و أهداف الدراسة: تبرز أهمية وأهداف الدراسة فيما يلي:

1. أهداف الدراسة: تتلخص فيما يلي :

أ. الاهداف العلمية: تحديد مستويات التهديد الأمني، والوقوف على الأسباب المعرفية الكامنة وراء طبيعة التهديدات الأمنية في ليبيا في شكل مداخل معرفية مستقبلية، قد تكون نواة تأسيسية معرفية لنظام أمني إقليمي -حلول أمنية .

ب. الاعتبار العملي: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى عرض صور واقعية عن مجمل تلك التهديدات الأمنية، التي تحوم حول ليبيا بالإضافة إلى الحلول السياسية والعسكرية والاقتصادية التي عملت بعض الدول على تجسيدها ميدانيا.

الاشكالية: هل يمكن اعتبار مبدأ عدم التدخل مبدأ ثابت في العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي ثوابت العقيدة العسكرية الجزائرية؟

-ما مدى فعالية وثبات مبدأ عدم التدخل في العقيدة العسكرية الجزائرية؟

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي : يعتبر التاريخ مخبر العلاقات الدولية، و الحديث عن تفعيل التهديدات الأمنية التي تعرفها ليبيا و محاولة بناءه من خلال أليات أو استراتيجيات كفيلة بالحد من شدة التهديدات و مواجهتها .وذلك بتسليط الضوء على التراكمات التاريخية وأسباب الانحرافات السياسية، و تفعيله بالرجوع للإرث التاريخي لهاته الدول أي لا يمكننا فهم البيئة الأمنية المغاربية من خلال اطار تاريخي تتعلق بنشأة هاته الوحدات المنهج المتبع :الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة،و تمّت الاستعانة بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية في مجال الامن.

المنهج السلوكي : يقوم على الإفادة من نتائج العلوم السلوكية في مجال الأبحاث السياسية معتبرا أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية

وبيئتها المحيطة، حيث إنها ظواهر غير جامدة كما يركز هذا المنهج على توجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات وتأثير كل ذلك على سلوكهم السياسي.

منهج دراسة الحالة :ذلك من خلال تسليط الضوء على البيئة الأمنية المغاربية باعتبارها مجالا حيويا وظهور رهانات أمنية تستدعي تنسيق أمني إقليمي والتخلي على طروحات الوطنية التقليدية ضيقة النطاق محصورة في قطر كل دولة على حدى، بسبب ضرورة فرضتها المستجدات الدولية و الرهانات الجيوسياسية على المنطقة فيظل محيط مليء بالتهديدات سواء من الساحل الافريقي و أزماته الى موجة الربيع العربي. التي أدت الى سقوط نظام بن علي في تونس، و معمر القذافي في ليبيا ؛ على التوالي هاته الأخيرة التي تعيش أزمة بناء دولة التي حسب العديد من الدراسات الاستشرافية تؤكد أنها مستقبلا ستكون حاضنة لعوامل الفشل الدولاتي.

1. البناء المفاهيمي للعقيدة الأمنية القومية الجزائرية

1.1. مفهوم الأمن:

لقد شكّل الامن موضوعا مركزيا في اطار النظريات التقليدية و المعاصرة،والتي اتخذت الاتجاهات الفكرية في التنظير لتفسير المسائل المعقدة التي يتضمنها مفهوم الامن،والتي عكف عليها دارسو السياسة الدولية والبحث في مدى امكانية تحقيقه وتطويره، فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة امن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان .[1]

ارتبط مفهوم الأمن بحياة الإنسان منذ أقدم العصور ويتجلى في المعنى العسكري التقليدي، أي كان ولا يزال مبدءا حربيّا وذلك منذ نشأة العلوم العسكرية وتطورها بتطور الاستراتيجيات المستخدمة [2]، و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael DILLON "الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض بتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ[3] (insecurity instrument) :، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة.

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد(Threat) ، لذا فان "كنيث وولتز " Kenneth WALTZقد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

-يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)" [4].

و يعرف "Burry BUZANباري بوزان الأمن في العلاقات الدولية :

"العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيهما للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان في انسجام أحيانا مع بعضهما ويتعارضان أحيانا، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته [5].

وقد عرفه "هنري كسنجر" على أنه (تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء). وعرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم) [6].

عرف "والتر ليبمان "Walter LIPPMAN الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها[7]، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

واختلط مفهوم الأمن بمفاهيم مختلفة جرى التعبير بها عنه، باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دراسي العلاقات الدولية ومن ذلك مفهوم القوة، فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن، والدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها [8]، وارتبط مفهوم الأمن بحياة الإنسان منذ أقدم العصور ويتجلى في المعنى العسكري التقليدي، أي كان ولا يزال مبدءا حربيّا وذلك منذ نشأة العلوم العسكرية وتطورها بتطور الاستراتيجيات المستخدمة ومفهوم المصلحة القومية التي ظلت هلامية دون تحديد ومفهوم الاستقرار الذي ظل الاختلاف قائما على تحديده، ومفهوم الأمن الجماعي الذي لم يستطع أن يردع العدوان، ومفهوم أمن السلطة ما قد يناقض الديمقراطية ومفهوم أمن الدولة مما لا يجعل المفهوم يمتد إلى الأمة التي تظم عدة دول أو المجتمع الذي لم يتطور بعد إلى الدولة ويبقى مرتبطا برؤيا صناع القرار[9] .

بينما قدم "وايفر " Waever مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي "societal security"، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات،[10]لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث"modernization ، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم –من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعـادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[11].

كما يمكن أن يعرف الأمن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[12].

وأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[13].

2.1 مفهوم العقيدة العسكرية:

يعتبر مفهوم العقيدة العسكرية من المفاهيم المتداولة في الدراسات العسكرية، مصطلح ذو طابع حديث نظرا للخلط الحاصل بين مفاهيم الاستراتيجية، والتقنيات الحربية وفن اعداد الجيوش وكذلك فن الحرب، فمفهوم العقيدة العسكرية تندرج تحته العديد من المفاهيم والممارسات والتقنيات وكذلك المعدات المادية منها والبشرية، مما يجعل هذا الأخير مجال دراسة واسع وشامل ينعكس على مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى في الدولة. وقد تعددت الترجمات لهذا المصطلح فمنها ما أسند الى المذهب العسكري رغم ان تعريفه في معاجم اللغة اختلف عن العقيدة العسكرية، فيعرف على أنه: "المعتقد الذي يذهب إليه"، وكذلك مجموعة من الآراء والنظريات" [14].

وفي الجانب العسكري يعرف بأنه خطط وأفكار الدولة حول كل المسائل المتعلقة بالحرب والسلم، أو بتعبير آخر: "مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محدودة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير اعداد القوات لتلك الحرب". وبالتالي فالعديد من المفكرين ربطوا العقيدة العسكرية بالمذهب العسكرية، ومنهم من عرفها بالسياسة العسكرية ومنهم من عرفها بالسياسة العسكرية ومنهم من اعتبرها نظرية عسكرية أو مرادفا للاستراتيجي[15].

وفي تعريف آخر: "العقيدة العسكرية تقوم بتنظيم سير الحرب، تترجم تعقيد العمليات العسكرية بمبادئ أفعال بسيطة وعملية تعتمد على مكتسبات الخبرة والتاريخ، تتمحور حول المستقبل للاستمرار في التطور تشمل حقل واسع يعمل على توظيف كل قوات الجيش الوطني بطرق وإجراءات خاصة بالمهمات الوحدوية لكل نظام عسكري."

وعليه فان العقيدة العسكرية تجيب عن السؤال كيف؟ فهي ترتبط بترجمة التصورات والمبادئ للأزمة لتحقيق مستوى عالي وراقي للاستعداد في الوقت المطلوب في حين اعتبر

المفكران "Donald Snow" و "Dennis Drew"تعريف العقيدة العسكرية مشكلة نظرا لشساعة المصطلح فوصفاه ب الصعب: صعب التحديد وصعب الفهم وذلك نظرا لأهميته البالغة، وظلت هذه الملاحظة مرجعية للعديد ممن ذهبوا الى تحديد مفهوم العقيدة العسكرية[16].

3.1- مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية:

لقد جاء في الدستور الجزائري مواد كانت مفصلة وواضحة بخصوص المهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي، وبالتالي مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية كانت مستمدة من تلك المهام، فقد جاء في ديباجة الدستور ما يلي: "ان الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه."

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري [17] ."

ولعل المواد التالية تفسر مبادئ ومرتكزا العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال:

المادة 28 : تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي.

المادة 29 : تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 30 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

المادة 31 : تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه [18].

2. التحدي الامني في ليبيا

عرفت ليبيا على غرار البلدان العربية بداية من 2011 نزوعا نحو الديمقراطية لكن اتخذت الاحتجاجات في ليبيا منحى أخر نتيجة عجز الشعب بمفرده على إسقاط النظام مما استدعى تدخل فواعل أخرى حيث واجه المسار الانتقالي في ليبيا على امتداد شهور مرحلة تاريخيّة دقيقة، عصفت بجهد إقامة الدّولة الدّيمقراطيّة، وقوِّضت العمل التّأسيسي لدولة ما بعد الثّورة؛ فتزايدُ وتيرة العنف، واحتدام الصّراع على السّلطة، وصعود العصبيّات الجهويّة والأيديولوجية والدّينية، من حين إلى آخر، وبروز نُذُر الثّورة المضادّة، وتراجع ترتيب ليبيا السّيادي،خلقت هذه الوضعية حالة فوضى بالدولة لا تزال تداعياتها للوقت الراهن سواء على المستوى الأمني الداخلي أو على المستوى الإقليمي كما شكلت تهديدا على مستوى المجتمع الدولي ككل، كلّ ذلك أورث في نفس المواطن إحساسًا بالخوف وشوقًا إلى الطمأنينة والاستقرار [19] .

إن الأمر في ليبيا أصبح يشكل تهديدا دوليا نتيجة لانتشار الأسلحة و الجريمة المنظمة وكذلك بداية ظهور الجماعات الإرهابية منها تنظيم الدولة الإسلامية ما خلق حالة فوضى تمس أمن الدول المجاورة و تستدعي تبني استراتيجيات أمنية و حلول و مساعي دولية لخلق بيئة أمنة و ذلك ما تعمل عليه خاصة منها البلد المجاور الجزائر إذ ما يدور في الفترة الراهنة من تحديات أمنية في المنطقة يزيد من حالة اللاأمن و التهديد لدول الجوار الإقليمي و غير الإقليمي[20].

لقد تميز الحكم وعملية صنع القرار السياسي في ليبيا بوجود مؤسسات رسمية حكومية تفتقر الى الكفاءة،من حيث التركيز الشديد للسلطة في ايدي مجموعة صغيرة من الافراد والشبكات غير الرسمية،فقد تخلى الرئيس الليبي معمر القذافي السابق عن دوره الرسمي وتبنى لعب شخصية قائد الثورة والذي عد مركزا غير رسمي يمارس من خلاله سلطة ونفوذ غير محددين، فعاش المجتمع الليبي تحت ظل ثلاثة انظمة:

الاول: يتحدث عن العدالة والديمقراطية والمساواة و الذي يمكن تسميته بالنظام الأيديولوجي،حيث دعم هذا النظام شرعية الحكم الليبي (حكم القذافي).

الثاني: تمثل في شكل المؤسسات السياسية والادارية والحكم المحلي والذي يمكن تسميته بالنظام الرسمي لكن لم تمارس سلطات حقيقية.

الثالث: ويقوم على حرص الرئيس الليبي السابق معمر القذافي على اقامة الترتيبات على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والذي وصفه بانه النظام غير الرسمي و أنه نمط من التحالف السياسي ـ العسكري ـ القبلي الاقتصادي .[21]

فالمجتمع الليبي مجتمع قبلي عاش على تناثر القبائل في عدد من الجزر القبلية الصغيرة، فكلا النظامين الملكي ونظام القذافي اعتمدا على تحالف قبلي في ادارة السلطة وهو امر كان دائما له الدور في اثارة الحساسيات القبلية والجهوية،فالنظام السياسي بحاجة للنظام القبلي من اجل الشرعية حيث يوجد في المجتمع الليبي حوالي 120 قبيلة ثلاثون منها على الاقل ذات عدد كبير ونفوذ مؤثر داخل الدولة،فقد استغل القذافي هذه المسالة وعمل على اعادة تفعيل التحالفات القبلية،وسعى الى تفعيل دور البناء القبلي والسلطوي مستخدما مؤسسته العسكرية اضافة الى تحالفات القبلية [22].

1.2- المجلس الوطني الانتقالي و السلطة الثورية

انطلقت المظاهرات في ليبيا 15 فبراير2011 اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا و مناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان وازدادت الاحتجاجات اليوم التالي وفي 17 فبراير على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية وازدادت الاحتجاجات وطالبوا المحتجين من الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، ومع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالرئيس العقيد القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة[23] .

توحدت القيادة السياسية والقوات التي قادت الثورة الى الميدان للاطاحة بالنظام،و في داخل المجلس الانتقالي ومكتبه التنفيذي وممثليه الدبلوماسيين في الخارج جرى انقسام بين كبار المسؤولين في النظام السابق و أعضاء المعارضة القدامي لكن لم يكن المعسكرين متجانسين،حيث هيمن أعضاء المعارضة القدامي في المنفي على المجموعة الرئيسية في المجلس الوطني الانتقالي وضموا العديد من المسؤولين وممثلي الاسر الارستقراطية و البرجوازية ممن لعبو دورا قياديا إبان النظام الملكي غير انهم تهمشوا في ظل نظام معمر القذافي[24].

واخذت الأزمة الليبية أبعادا مختلفة سواء من حيث النطاق أو الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها ومن دوافع التغيير تندمج عدة عوامل:

-العامل السياسي : كانت السلطة السياسية في ليبيا تمارس بصورة فعلية بمباركة الرئيس الليبي و يقع المركز الحقيقي للسلطة في ايدي شبكات متعددة غير رسمية خاصة سياسة الدولة و يرعاها القائد منذ بداية حكمه وكذلك اللذين لهم تأثير في مواقف الرئيس الليبي سواء في المواقف الداخلية والمواقف الخارجية الاقليمية والدولية.

بالإضافة الى ذلك يُعرف النظام السياسي الليبي بالسياسة المتعلقة بالكلمات والتي كان يتفوه بها القذافي لتشكل بعد حين في ضوئها عملية صنع القرار الداخلي والخارجي لليبيا، حتى وصفت تلك السياسة بانها سياسة زئبقية ولا يمكن التنبؤ بها بسبب التاثير غير المباشر في عملية صنع القرار، وبموجب تلك السياسات الداخلية وجهت العديد من الانتقادات الى النظام السياسي الليبي و على اثرها حاول زعيم ليبيا السابق القذافي احتواء الازمة الداخلية من خلال تغيير بعض الاسس التي استند عليها في ادارة الحكم،و تطبيق مبدأ الديمقراطية داخل ليبيا [25] .

وعمل القائد معمر القذافي بالطابع القبلي الذي يعيشه الشعب الليبي وتعميق الهوة، من خلال الالغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات الادارية والتي زادت من تعميق ازمة الدولة،حتى غلب نمط التحالفات القبلية والجهوية وهذا الطابع القبلي الذي زاده التريف الذي شهدته المدن الليبية،حيث ان 80% من سكان ليبيا يعيشون في المدن الا انهم يتحدثون عن الانتماء القبلي،حتى انعكس ذلك الانتماء على عملية التحديث التي كان يمكن ان تحدث تطورا في مختلف مجالات حياة المجتمع الليبي في المدن [26] .

-العامل الاقتصادي :اتجه القذافي نحو اجراء تعديلات حكومية وزارية على وزارة الطاقة واستبدالها بالمؤسسة الوطنية للنفط ولكن سياسة الحكومة تجاه الشعب سارت بغير اتجاه :كما اتبع سياسة الليبرالية مما زاد منتقديها وخصوصا عام 2005 عندما ارتفعت اسعار الوقود بنسبة 30% على الرغم من ان النفط يشكل 95%من صادراتها ويشكل 70 ـ 80% من واردات الحكومة،،ففي خطاب للقذافي في الذكرى 37 للثورة والتي كانت عام 2005 اتجه القذافي نحو تشجيع الليبين على الهجرة نحو افريقيا وان يتحركوا قبل ان يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجيدة، وشدد نظام القذافي قبضته على رجال الاعمال واعتقالهم على اساس انهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادىء اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الاخضر ويتوافق مع ما كان يطرحه القذافي من ايماءات ورسائل شفهية [27].

كما حاول النظام السياسي الليبي السابق تطبيق الاصلاح الاقتصادي من خلال رؤية مستقبلية لمشروع سيف الاسلام (نجل القذافي)والذي يمتد حتى عام 2019 والذي يضم مجموعة أهداف (التعليم والصحة وأجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية والقضاء والقطاع المالي وملكية الارض والاسكان والاستثمار والاعلام)وهو المشروع الذي سار جنبا مع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وهو النقطة الرئيسة في مشروع التحول والاصلاح.

2.2- تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي:

أدى الربيع العربي كما تُرجم في الحالة الليبية، إلى تمكّن جماعات إرهابية عابرة للحدود بالتأثير بالقوة المادية والأيديولوجية،وهو ما سمح للقاعدة في جعل أفريقيا مركزاً لهاو قاد الانهيار الأمني في ليبيا من إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق واستغلال الأوضاع الحالية وخاصة في ليبيا ولقد بيّنت التقارير بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، وحادثة مركب الغاز الجزائري، أن عدداً من قادة القاعدة يتواجدون في هذا البلد، ويستغلون الفرص القائمة للتبادل والعمل المنظّم والدعم بين تنظيمات القاعدة في ليبيا، ونيجريا، والصومال، ومالي وأخيراً في كامل غرب أفريقيا، وصولاً إلى خليج غينيا [28].

لتسوية الوضع في ليبيا تشير عدة دلائل إلى أن البيئة الدولية أفرزت التوافق بين القوى الكبرى، وكان للعامل الأمني دورا أساسيا في تحديد المقاربة الأمنية الأمثل من قبل المجتمع

الدولي، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى في ليبيا سيؤثر مستقبلا على مختلف الدول بشكل مباشر بما قد يهدد أمن حدود الدول و يتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية وسياسية للدول الغربية فمثلا تم وقف صادرات الغاز إلى ايطاليا لنحو أسبوع نتيجة مواجهات في مجمع مليته للنفط و الغاز غرب طرابلس في مارس 2013.

وفي ظل ما يعرف بالمركب الأمني الإقليمي Regional Security complexes الذي قدمه كل من باري بوزان و ويفر في كتابهما سنة 2003 (الأقاليم و القوى – بنية الأمن الدولي) يشير لوجود مستوى عالي من علاقات الترابط (تأثير و تأثر) الأمني حيث يُمكن. التعامل مع تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي على أنها مركب أمني واحد لا يمكن دراسة تكلفة عملية التحول بمعزل عن الدول الأخرى، لأن تداعيات التحول لا يمكن فهمها بمعزل عن الدول المجاورة مما يخلق مأزق أمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، و تبرز هذه التحديات الأمنية خاصة في [29] :

1-من بين التعقيدات الأمنية انتشار السلاح الليبي واشكالية إعادة بناء الدولة الليبية و مأزق الجماعات الإرهابية المسلحة، ويقدر بعض هذه المخازن بنحو 87 مخزن دُمر منها 21 مخزن أثناء التحول، لتصبح المخازن الباقية مورد هام من موارد تسليح التنظيمات، إذ ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكراً جهادياً تنطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة ما بين السلفي و الإخواني والقاعدي ولكن فيما بعد اتخذت مسارات مختلفة [30].

2- إشكالية اللاجئين الليبيين والهجرة غير الشرعية : من بين التحديات الأمنية التي تؤرق الدول، اللاجئين الليبيين و الهجرة غير الشرعية فهذا الفضاء الجيوسياسي يربط ما بين الدول خاصة في المتوسط، وعبر عنها باري بوزان في كتابه ''الحرب الثقافية الباردة'' أن مشكلة المهاجرين و الهجرة ستكون العائق الأكبر أمام تطور الغرب مما استدعى خلق حوارات أوروبية مع الضفة الجنوبية لدول شمال إفريقيا لإيجاد حلول لمشكلة الهجرة.

3 – تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة : لطالما اعتبر مبدأ التدخل الهاجس الأكبر للأنظمة العربية، التي تعتبر مبدأ السيادة خط أحمر لا يمكن المساس به من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي سعيا لتحقيق مسار جديد للديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و ذلك بتغير الأنظمة التي تعرف بالأنظمة الاستبدادية، و في ظل هذا الوضع يسعى المجتمع الدولي إلى حماية

وتعزيز مسار الديمقراطية والدفاع عن حقوق المضطهدين التي تعرف مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومن بين هذه الدول الذي عرفت تدخلا إنساني نجد ليبيا [31].

3.2 –موقف الجزائر من حركة التغيير العربية في ليبيا:

– أثناء الثورة الليبية اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس العقيد معمر القذافي بالسماح له بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية كما لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي.

– نقلت صحيفة الخبر الجزائرية عن مصادر حكومية: أي تطبيع مستقبلي بالعلاقات مع ليبيا، يكون أساسه تجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت فيها الاتهامات التي وجهت للجزائر، وأن يعتذر المجلس الوطني الانتقالي، ويتم تحديد المسؤول عن تلك الاتهامات.

– دخل 10 أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرية بالإضافة إلى(21 فردا) من مرافقيهم، وهم زوجة معمر القذافي صفية وأنجاله عائشة، هنيبعل ومحمد إضافة إلى ثمانية من أحفاد القذافي، وأوضح الوزير الأول السيد احمد أويحيى إن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية تمت ضمن معالجة الجزائر لحالات إنسانية أخرى، وقال السيد "أويحيى" في تصريح للصحافة عن أفراد عائلة القذافي الموجودين في الجزائر: "إن الأمر لا يتطلب كل هذه الضجة من هذا الحدث، مذكرا بأنه تم لجوء مسؤولين من بلدان أخرى ولم تثر أي ضجة إعلامية". وأضاف: "إن ماقامت به الجزائر بالنسبة لعائلة القذافي لا يخرج عن الإطار الإنساني" [32].

– وبخصوص أنباء خروج عائلة القذافي من الجزائر قال الوزير الأول أويحيى في الأول من أكتوبر:" أنها لم تغادر أراضي الوطن ردا على ما روج من إنها غادرت إلى القاهرة" وأوضح في هذا المقام يقول" إن تقاليدنا هي التي جعلتنا نستقبل عائلة القذافي التي لا يوجد أي احد من أفرادها متورطا في قضايا العدالة.

– ذكرت صحيفة جزائرية نقلا عن مصادر لم تسمها أن الرئيس بوتفليقة أبلغ وزراء في حكومته أثناء اجتماع عقد في ٢٩ آب/ أغسطس أن الجزائر: "ستحترم القانون الدولي في كل القضايا المتعلقة بالصراع في ليبيا."

- وردا عن سؤال جريدة الشعب الجزائرية في ٣ سبتمبر حول ما إذا كان حياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي أجاب الوزير أويحيى بالنفي: "لا لقد كنا حياديين حيال الثوار في تونس ومصر ولم نعامل بهذه الطريقة بالنسبة لحالة ليبيا، الوضع مغاير بعض الشيء، لأننا لاحظنا في ليبيا تدخلات أجنبية". وبخصوص ما إذا كانت الجزائر مستعدة لتسليم أفراد من عائلة القذافي الذين تستقبلهم على ترابها، ذكر بأنه يوجد بين الجزائر وليبيا إطار قانوني ثنائي.

- وبعد سقوط نظام القذافي في أوائل نوفمبر، قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بزيارة الجزائر ولقاء الرئيس الجزائري بوتفليقة وتناول اللقاء قضية انتشار السلاح على الحدود، وما تبقى من العناصر التابعة للعقيد القذافي الذين دخلوا التراب الجزائري، دون التطرق إلى تسليم أفراد عائلة القذافي، من جانب آخر أكدت الصحف الجزائرية، أن الدولة الجديدة في ليبيا ستشكل (التحدي العقدي العلماني) للدولة الجزائرية، التي أعلنت وبشكل رسمي أنها حليف استراتيجي للولايات المتحدة في مجال محاربة تنظيم القاعدة، ولقد أبلغت السلطات الجزائرية هذا الأمر صراحة للقياديين الثوريين [33].

- إن موقف الجزائر من الثورات العربية، لاسيما تجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح من المجلس الانتقالي الليبي، أثار انتقادات للدبلوماسية الخارجية الجزائرية وطريقة تعاملها مع الأحداث في دول الجوار بدءاً من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا. وجاءت الانتقادات على لسان صحف من داخل الجزائر رغم إعلان الوزارة الخارجية الجزائرية التزام الحكومة الجزائرية الحياد التام من الأزمة الليبية ورفضها التدخل باعتبارها شأناً داخليا وقال رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل"انه مازال يستغرب الموقف الجزائري حيال الثورة الليبية وبالنظر إلى كون الشعبين الليبي والجزائري تربطهما علاقات عميقة تعززت في المعركة والكفاح المشتركين. "

4.2- تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

شهدت الدراسات الأمنية العديد من الجهود التنظيرية، بداية من مفهوم الأمن المتعلق بالقوة العسكرية أو التنافس الاستراتيجي بين القوى الراضية أو غير الراضية، الى السعي الى تحقيق أمن الفرد خاصة و أنّ الأمن هو المتغيّر الذي يحكم على قيام العلاقات بين الأفراد.

إلاّ أنّ الاهتمام بهذه المسائل لم تعد حكرا على الدّول، بل تعدّى الاهتمام الى فواعل أخرى غير الدوّل كالأقليات، المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، الجماعات العرقية و الصراعات الاثنية، الحروب الأهلية، أزمة الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد الذي جاء نتيجة بروز ظواهر و تهديدات جديدة غير دولية مثل الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية و السرية، التغيرات في المناخ (البيئة)، الإرهاب الدولي[34].

إن العامل الجغرافي من محدداًت الأمن، فالجزائر تحتل موقع استراتيجي يعتبر نقطة تقاطع متعددة الأبعاد، البعد المغاربي – البعد المتوسطي – البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت فيها الجزائر دوراً محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، ومحاولاتها لحل الأزمة المالية عن طريق الحوار الدبلوماسي ودعم السلم في ليبيا، خاصة وأن الوضع الأمني السائد في الدول المجاورة للجزائر، يزيد من تهديد التنظيمات المسلحة بشن هجوم انتقامي بعد التدخل العسكري الدولي في مالي، وانتشار الأسلحة المهربة في ليبيا على طول الحدود الجزائرية التونسية، كلها عوامل ساهمت في زيادة عوامل التهديد للجزائر مما يجعلها في خطر، خاصة وأن التهديد قد انتقل من الخارج ليصل إلى عمقها في مدينة غرداية .فالبيئة الداخلية تأثرت أيضا بالتوتر الحاصل في دول الجوار عبر بروز عدة بؤر توتر كالأزمة التي تعيشها غرداية من سنة 2013 إلى يومنا هذا، إضافة إلى الهجمات التي تشنها الحركات الجهادية في عدة مناطق مختلفة، أو الهجوم المباغت على ثكنة عسكرية بمدينة باتنة، كل ذلك هو نتيجة اللااستقرار في الدول المجاورة للجزائر[35].

لا يمكن إنكار التخوف الأمني الجزائري والهواجس بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتغوُّل الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي، ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار فالبحث عن التهديدات التي تواجهها الجزائر عبر قطرها الخارجي تكمن في منطقة الساحل كإحدى أهم المراكز التي تمثل تهديدا كبيرا على أمنها والتي خاضت فيها الحركات الطوارقية المالية صراعا ضدّ الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت حدود المشروع الانفصالي، لكن الصراع تحول جذريا في عام 2012 بانخراط جماعات مسلحة متطرفة

فيه،ولعل إبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمين الجوار، وكذا أمننة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية[36].

تشمل التحديات أو الأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية مجموعة من المسائل بعضها تلك المتعلقة بالدولة والحالة الهشّة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها، لخطر التحول إلى دولة فاشلة. تشمل التهديدات والتحديات أيضاً ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته أو تمثلاته في صراعات مناطقية أو قبلية كما هو الأمرفي ليبيا [37].

من أسباب ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها، تبيّن لنا الحاجة إلى إصلاح المؤسسات ذاتها التي دعمت النظم الدكتاتورية التي استهدفها الربيع العربي بالإسقاط. مع الإصلاح المتغير من حالة إلى أخرى، فنجد قوات الأمن والبوليس في تونس بينما هناك أهمية راسخة للجيش في مصر بينما تبرز الميليشيات المسلحة كأهم فاعل أو دينامية في ليبيا. وهذا كله لإحداث التغيير في الممارسات في هذه المستويات المختلفة من الأمن والعسكرة[38].

ان التوتر الذي شهدته الجزائر في أعقاب موجة التوترات في المنطقة العربية ككل لخير دليل أنها وان كانت ربما صنعت الاستثناء انما لم تكن بمعزل عن مواجهة خطر حقيقي يهدد أمنها واستقرارها بشكل كبير فالانفلات الأمني في ليبيا قد بلغ أوجه حتى أصبحت توصف بالدولة الفاشلة، نظرا لعدم التوصل الى حل سياسي يمكنها من تحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمة، فقد أصبحت ليبيا الآن في مشهد مخيف تخللته مختلف مظاهر الهشاشة، من عمليات إرهابية وتجارة الأسلحة، حتى ان ليبيا أصبحت بيئة مناسبة لتشكل الجماعات الإرهابية المختلفة، فبالرغم من وجود عدة أطراف متحاربة فيما بينها من الدولة نفسها عرف امتداد تنظيم "داعش" الإرهابي تزايدا كبيرا وهو ما يزيد من حدة الخطر العظيم الذي تواجهه الجزائر في حدودها مع ليبيا. ويمكن بذلك الاعتماد في تحليل انعكاس الأزمة الليبية على الجزائر على ثلاث عناصر أساسية: الانعكاسات الأمنية، الانعكاسات الاقتصادية، الانعكاسات الاجتماعية.

3-مبادئ موقف الجزائر من الأزمة الليبية -مبدأ عدم التدخل-:

لقد ثار حول الموقف الجزائري من الأزمة الليبية الكثير من الجدل، فقد أدى "صمت" الحكومة الجزائرية حيال الأزمة الى تضارب في التحليلات والمسارعة الى مجموعة من

الاتهامات، في حين اعتبرت الجزائر موقفها الصامت من منطلق أن الأزمة الحاصلة هي داخلية بالدرجة الأولى إضافة الى ان ملامح التهديد لم تكن قد ظهرت بعد بما يستدع التدخل، إضافة الى ان الدولة الجزائرية تحكمها تجاه هذا النوع من الأزمات مبادئ دستورية تستند الى المواثيق الدولية التي تقضي باحترام سيادة الدول المجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا المبدأ تحديدا ثارت حوله العديد من التساؤلات حول ما اذا كانت ملتزمة به لاعتباره مبدأ منصوص عليه في الدستور وفي المواثيق الدولية، أو لاعتباره حجة كي لا تتورط وتستسلم للضغوط الغربية، فلا ريب أن الجزائر الآن في وضع تبدو عليه في وجه المدفع، أي أنها الدولة الوحيدة المطالبة بإيجاد حلول للأزمة الليبية وكأن مسارعتها لاحتلال المراكز الأولى عسكريا أصبح نقمة عليها نظرا للتساؤلات حول ما اذا كانت الجزائر تحتل المراتب الأولى في التسلح وتمتلك هذا القدر الكبير من الجيوش، لماذا تبقى مكتوفة اليدين أمام التهديدات الأمنية التي من شأنها زعزعة استقرارها الداخلي، ولماذا تعسى الجزائر أصلا الى التسلح؟

لذا عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والاثنية، فان التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد او مصادرة حريات الشعوب الأخرى ومن ثم ليس في وسعه ان يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون[39] .

إن الجزائر طبقا لما سبق قد اتزمت بمبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية ولا شك في ذلك رغم تضارب بعض التحليلات حول اعتبار مبدأ عدم التدخل نسبيا بالنسبة للجزائر في ظل مل تشهده المنطقة من توترات، حيث أصبحت الجزائر توصف "المسهل" لعمليات التدخل وذلك عقب سماحها بمرور الطائرات الفرنسية الى مالي وهي العملية التي قد تكون أبعد من أن توصف بالتدخل، فالعملية تمت في اطار التعاون الجزائري-الفرنسي فبعد ان طلبت فرنسا من الجزائر فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية لم تر الجزائر في ذلك تدخلا في مالي لاعتبار تلك العملية بالنسبة لفرنسا نابعة من ثوابت عقيدتها العسكرية ولا يحق للجزائر مناقشتها في ذلك وقد جاء في تصريح للوزير "رمطان لعمامرة" : "ان عدم مشاركة الجزائر بوحداتها القتالية خارج حدودها لا ينفي تعاونها الأمني والعسكري مع دول الجوار."[40]

وقد لقيت الحكومة الجزائرية بسبب عدم مجاهرتها بمساندة المعارضة، مساندة لنظام القذافي وذلك في الأشهر الأولى من الأزمة، فجاء بذلك تصريح الوزير الأول "أحمد أويحيى" قائلا: موقفنا واضح يقوم على مبادئ معروفة، نحن نلتزم بقرارات مجلس الأمن وموقف الاتحاد الافريقي الداعي الى وقف المعارك وحل سياسي للنزاع...ان الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة، وهذا ما سجل مع ما حدث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تحكمنا مع هاتين الحكومتين الجديدتين[41].

لقد كان للمعارضة الليبية اتهامات للجزائر في محاولة لإقحامها في صراعاتهم الداخلية، فادعوا تامين الجزائر نقل المرتزقة الافارقة الى ليبيا، بل ادعوا وجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف المليشيات الموالية للقذافي، وهذا ما كذبته الجزائر ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الجنرال القائد الأعلى للقوات الامريكية في افريقيا: لا وجود لمرتزقة أرسلتهم الجزائر الى ليبيا...لم أر أي شيء رسمي او أي تقرير يتحدث عن ارسال مرتزقة الى ليبي [42].

وقد عاد التقارب ليميز العلاقات الجزائرية-الليبية بعد سقوط نظام القذافي، وهو التقارب الذ أرجعته الجزائر الى مواقف الاتحاد الافريقي التي التزمت الانسجام معها، كما صرح وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي" في 11 سبتمبر 2011 : "بناء على التزامات المجلس الوطني الانتقالي والموقف الذي عبر عنه الاتحاد الافريقي، فان العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيمها الجزائر مع المجلس الوطني الانتقالي ستتحول الى رسمية "

ان ما اعتبره البعض من السياسيين والصحفيين موقفا مؤيدا من قبل الجزائر لنظام القذافي اثناء "الثورة" لاحظ البعض الآخر بعد سقوط نظام القذافي انه ليس كذلك، وانما هو امتداد لسياسة الجزائر في عدم التدخل في دول الجوار بما يؤثر على وضعها الداخلي سلبا وان لا أسباب تجعلها تقف الى جوار القذافي وتدعمه في حربه بقدر ماهو موقف [43]تحاول فيه خلق التوازن ما بين عدم معارضة الثورة الليبية وعدم تأييدها في ذات الوقت رغم تباين الآراء حول طبيعة الموقف الجزائري ومحاولة تصنيفه ما بن الموقف الداعم للقذافي وبين الموقف السلبي، الا ان هذه الآراء تتفق في جزء من أسباب الموقف .الذي اتخذته الجزائر، حيث عادت الى السياسة التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية عهد"عبد العزيز بوتفليقة" وبنت عليها عقيدة جيشها أيضا، متمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

والدعوة الى الحلول الدبلوماسية والسياسة بشكل مستمر، وتبني دور الوساطة في الحلول السلمية وهو موقف اتخذته الجزائر في كل من القضيتين الليبية والمالية، إضافة الى خوف الجزائر من تداعيات "الثورة" في دول الشمال الافريقي على الوضع السياسي الداخلي في الجزائر وإمكانية تحرك الشارع الجزائري بطريقة مماثلة[44] .

خاتمة

ان التزام الجزائر بمبادئها العسكرية أصبح في نظر بعض المحللين نقمة وليس نعمة فاذا ما قارننا حجم الخطر الذي يهدد أمن الجزائر مع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية إلى حد الساعة، قد نجدها غير كافية خاصة في حالة تصاعد حدة التوترات إضافة الى أن الضغوط الأجنبية على الجزائر بالتنازل عن مبدأ عدم التدخل أصبح يؤرق الدولة الجزائرية وهي محاولة توريط الجزائر بتدخل عسكري في الأزمة الليبية قد تكون عواقبه وخيمة من وجهة نظر الدولة الجزائرية التي لطالما نادت بمبدأ حسن الجوار، وباعتبار التدخل في شؤون دولة أخرى يعتبر تعدي على سيادتها فهو يتنافى مع المبادئ الدستورية للجزائر، وفي الوقت ذاته لا تمتنع عن التعاون الأمني الذي من شأنه تقوية الروابط بين الد ول المتجاورة خاصة في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة التي يسودها التوتر، وبالتالي فانه من الضروري أن تعمل الجزائر على اعانة الدول المجاورة خاصة في مجال خبرتها الواسعة في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك الجريمة المنظمة وتجارة السلاح.

التوصيات:

–ان الجزائر هي من الدول التي تسعى وبشكل كبير الى الثبات على المبادئ المتعلقة بالجانب العسكري نظرا لحساسية كل ما يتعلق بهذا القطاع.

–ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثابت في العقيدة العسكرية الجزائرية وذلك استنادا الى النصوص الدستورية.

–سعي الجزائر الى حل الأزمة الليبية بشكل سلمي وبما يرضي جميع الأطراف خير دليل على أن الدولة الجزائرية لا ترغب في الخروج بجيشها لحل الأزمة اقتناعا منها بان مثل هذه الحل ولتزيد من تعقيدات الأزمة.

–بالرغم من الانفلات الأمني الخطير الذي تشهده ليبيا حاليا غير ان الجزائر مدركة تماما ان الحل العسكري سيكون أخطر.

-يمكن الاعتبار بان الجزائر حاليا قد لعبت دورا هاما في البحث عن سبل لتسوية الأزمة الليبية وقد تمت الاستجابة من طرف الفرقاء الليبيين، وهو ما يبشر بانفراج الأزمة دون اللجوء إلى الحل العسكري.

الهوامش

-1حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري- قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 271

-2المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الموسوعة العسكرية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981-ص16

-3عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص 14 .

4 - Peter Hough, understanding global security. London routledge, 1ed, 2004, p 7.

-5 عبد النوربن عنتر" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"،السياسية الدولية، العدد 160، السنة 2005، ص57. (عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

6-John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, 2001. p 255.

-7 علاق جميلة، ويفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص305.

-8 عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي استراتيجيا،بيروت، د د ن، العدد 52، جوان 1988، ص39

-9 عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره. ص ص25-26 .

-10 أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003. ص 3 .

-11 هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005، ص 77 .

-23 مارتن غريفيش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008. ص 78.

-24نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسيين الماضي والحاضر، دراسات دولية، ع. 56،ص 5.

-25 أحمد حسن محمد حسين، العقيدة العسكرية الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة،1998،ص04.

-26 منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص. 123

-27الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، مارس 2016، ص02.

-28 المرجع نفسه، ص05.

-29 وولفرم لاتشر،الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة المحلية، الكتاب الابيض السنوي للبحر الابيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر و التوزيع،2012،ص166.

-30 المرجع نفسه،ص167.

-31 خلود خميس،التغير في منطقة شمال افريقيا في ضوء التدخل الدول: ليبيا نموذجاً، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، مرجع سبق ذكره،ص218.

-32المرجع نفسه،ص219

-33 كفاح عباس مضان الحمداني،" الجزائر وحركات التغيير العربية "،جامعة الموصل :مركز الدراسات الإقليمية، 2013، ص28

-34 وولفر ملاتشر، مرجع سبق ذكره،ص166.

-35 خلود خميس، مرجع سبق ذكره،ص219.

-36 المرجع نفسه،ص219.

-37 يوسف محمد الصوّاني،" التحديات الأمنية للربيع العربي :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"،المستقبل العربي،د ع ن،2013،ص22.

-38 وولفر ملاتشر، مرجع سبق ذكره،ص170

-39 خلود خميس، مرجع سبق ذكره،ص221.

-40 منصورية مخيفي، تونس وليبيا داخل الدينامية المغاربية للربيع العربي، الكتاب الابيض السنوي للبحر الابيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشروالتوزيع،2012،ص170.

-41 المرجع نفسه،ص171.

-42 كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص10-17.

-43 البشير ساكري،"الجزائر والجوار الملتهب"، مجلة البيان، د ع ن،2015/08/10،ص03

44- عبد الجبار شعيبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الارهاب، الملتقى الدولي حول الجزائر الأمن في المتوسط، واقع و أفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 140.